قروض بلا فوائد للطاقة المتجددة

رعد لـ«الوطن»: يحق للمواطنين والشركات الحصول على هذه القروض

| محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في مجلس الشعب محمد رعد أن اللجنة أنهت مشروع القانون الخاص بالطاقة المتجددة تمهيداً لعرضه تحت قبة المجلس لإقراره، مبيناً أن المشروع تضمن إحداث صندوق لدعم الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين رعد أن غاية الصندوق تقديم القروض والمنح بلا فوائد لكل من يريد أن يستفيد من تركيب الطاقة المتجددة، مشيراً إلى أن الكل يحق له الاستفادة من هذا الموضوع سواء أكانوا المواطنين لتركيبها في منازلهم أم الشركات الإنتاجية والخدمية.

ولفت رعد إلى أن المشروع لم يحدد سقفاً للقروض بل هذا الأمر متروك لطبيعة المشاريع التي سوف يستفيد منها طالب القرض باعتبار أن الجميع يحق له الاستفادة من هذا الصندوق سواء أكانوا مواطنين أم شركات، مشيراً إلى أن هناك تعليمات تنفيذية سوف تصدر من مجلس الوزراء حول هذا الموضوع.

وحول آلية تسديد القرض أكد رعد أن الأمر منوط بالتعليمات التنفيذية التي سوف تصدر بعد إصدار القانون التي سوف تضبط عملية القرض والسداد، مشيراً إلى أن مشروع القانون لم ينص على عقوبات بحق من يتخلف عن تسديد القرض، ومتوقعاً أن هناك قوانين أخرى خاصة بهذا الموضوع.

وبيّن رعد أن المركز الوطني لأبحاث الطاقة هو الذي سوف يوافق على المشاريع الخاصة بالشركات التي ترغب في أخذ القرض لتركيب الطاقة المتجددة، لافتاً إلى أنه يحق للمكاتب الهندسية المرخصة أصولاً أو أي مهندس مسجل في نقابة المهندسين يعمل في مجال الطاقة وحاصل على اعتماد من مركز أبحاث الطاقة العمل في هذا المجال بعدما يتم موافقة المركز الوطني لأبحاث الطاقة وإدارة الصندوق.

وأوضح أن هذا المشروع جاء بديلاً لقانون خاص يدعم صندوق السخان الشمسي الصادر في عام ٢٠١٦ لأن هذا القانون نتيجة ظروف معينة لم يصل إلى أهدافه فتم استبداله بهذا المشروع لتوسيع المروحة باستخدام مصادر الطاقة الأخرى.

ولفت رعد إلى أن هناك توجهاً من الحكومة نحو تفعيل موضوع الطاقة المتجددة نتيجة قلة في المحروقات ما يؤثر ذلك على الكهرباء بسبب الحصار الجائر على سورية والاستجرار الزائد على هذه المادة.

واعتبر رعد أن هذا المشروع ضرورة ملحة في هذه الظروف التي نعيشها نتيجة الحصار الجائر على البلد وقلة المشتقات النفطية وبالتالي هو بديل لتوفير استهلاك الطاقة إضافة إلى توطين هذه التكنولوجيا الموجودة في كل دول العالم، متوقعاً أن المشروع إذا طبق كما ورد في نصوص مواده سوف يعطي نتائج سليمة ومرضية للجميع وسيكون هناك تقليل للكثير من الهدر والنفقات التي يتم صرفها على الطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية.

وأشار رعد إلى أنه في حال تم توطين هذه التكنولوجيا فإنها تخفف من الانبعاثات الغازية وبالتالي تساهم في عدم تلوث البيئة.

التحطيب أخرج ألف هكتار أشجار مثمرة من الاستثمار في السويداء

| السويداء - عبير صيموعة

بيّن مدير زراعة السويداء أيهم حامد وجود أضرار الكبيرة مني بها القطاع الزراعي في السويداء خلال السنوات العشر الماضية أولها خروج نحو ألف هكتار من الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة /تفاح- كرمة- كرز- زيتون/ من الاستثمار، جراء تعرض هذه الأشجار إلى التحطيب والحرق، إضافة لتعرض نحو ١٤٤ بيتاً بلاستيكياً كانت تستثمر لزراعة الخضراوات للتخريب من المجموعات الإرهابية.

وأوضح حامد أن الأضرار والخسائر لم تقتصر على مزارعي الأشجار المثمرة بل طالت أيضاً مربي الثروة الحيوانية خاصة بعد أن خرج أكثر من ٣٠ مدجنة خاصة و٢٠ مزرعة أغنام و٩ مزارع للأبقار من الاستثمار التي تعود أسباب إغلاقها إلى تعرضها للسرقة والتخريب إضافة لارتفاع أسعار الأدوية البيطرية والأعلاف بشكل جنوني يفوق قدرة المربي، والأهم هو خروج معظم مناطق الرعي خاصة البادية واللجاة نتيجة عمليات الخطف وعدم توافر الأمان حينها.

ولفت حامد إلى أن الأزمة تسببت أيضاً في خروج ١٢٠ بئراً ارتوازية وزراعية /عامة- خاصة/ وخمس آبار تتبع لمشروع الحزام الأخضر والتشجير المثمر من الخدمة في مناطق متعددة نتيجةً لعمليات التخريب المباشرة للبنية التحتية للبئر وشبكات الري التابعة لها.

وأشار حامد إلى تعرض ١٤٣٦ هكتاراً من الغابات الطبيعية والاصطناعية للتخريب والقطع الجائر، منها قطع بشكل كامل ومنها بشكل جزئي، حيث تعمل مديرية الزراعة حالياً على ترميم هذه المواقع المتضررة من خطة التحريج السنوية التي تعمل بها المديرية وذلك في مواقع: عيد مار ومحمية الضمنة، وحراج العين.

---

٥٤١ مخالفة و٢٠٤ إغلاقات منذ تطبيق المرسوم رقم «٨» في حمص

مدير التموين لـ«الوطن»: زيادة مخصصات المحافظة من الدقيق ١٠ أطنان يومياً بدءاً من اليوم

| حمص - نبال إبراهيم

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حمص رامي اليوسف في تصريح لـ«الوطن» عن زيادة مخصصات محافظة حمص من مادة الدقيق التمويني بمقدار ١٠ أطنان يومياً اعتباراً من اليوم، لتصبح مخصصات المحافظة المصنعة من الدقيق التمويني ٤٣٥ طناً يومياً، لافتاً إلى أنه سيتم توزيع الزيادة بالمخصصات على أحياء المدينة ومناطق الريف استناداً للبيانات الإلكترونية والحاجة التموينية ودراسات شُعب حماية المستهلك.

وأشار إلى أن عدد البطاقات الإلكترونية الممنوحة في محافظة بلغ حتى تاريخه ٤١٢٧٦٠ بطاقة بمتوسط عدد أفراد ١٦٥١٠٤٠ نسمة بزيادة أكثر من ١٥٠٠ بطاقة عن الشهر الماضي، وذلك بسبب عودة الأهالي اليومية واستقرارهم في المحافظة، الأمر الذي يخلق ضغطاً مستمراً بالطلب على مادة الخبز ويؤدي إلى وجود حاجة دائمة لزيادة المخصصات لتتناسب مع عدد السكان وعودة المهجرين، حيث يتم بشكل مستمر التنسيق مع الجهات الإدارية في كافة الأحياء والمناطق لسد حاجة المواطنين.

وبيّن اليوسف أن عدد الضبوط التموينية التي نظمها عناصر المديرية وحماية المستهلك خلال جولاتهم على الأسواق بالمحافظة منذ بداية تطبيق المرسوم رقم (٨) وحتى يوم أمس بلغ ٥٤١ ضبطاً تموينياً منها ٣٤٥ ضبطاً عدلياً و١٩٦ ضبط عينة، لافتاً إلى ٧٠ عينة من تلك العينات جاءت مخالفة و٥٤ عينة منها كانت مطابقة، فيما ما زالت ٧٢ عينة قيد التحليل.

وأوضح أن الضبوط العدلية المنظمة توزعت حسب نوع المخالفة على ٣١ ضبطاً بمخالفة حيازة مواد منتهية الصلاحية و٢٩ ضبطاً لحيازة مواد مجهولة المصدر و٩ ضبوط لحيازة مواد فاسدة و٦٢ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار و١٥ ضبطاً للبيع بسعر زائد و٣ ضبوط للامتناع عن البيع و٥٠ ضبطاً تتعلق بمخالفات بالفواتير و٨ ضبوط لعدم الإعلان عن أجور بدل الخدمات، إضافة ٣٠ ضبطاً بحيازة مواد تحمل بطاقة بيان ناقصة أو لا تحمل بيانات وضبط بمخالفة الغش والتدليس وضبط آخر بمخالفة الإخلال بالاتفاق المسبق مع الزبون بخصوص الصافة، و١٢ ضبطاً بمخالفة شروط وتعليمات وتنظيم المهن (عدم وجود سجل تجاري).

وأشار إلى أن ضبوط الاتجار بالمحروقات والدقيق موزعة على ضبطين بالاتجار بمادة المازوت و٧ ضبوط للاتجار بمادة البنزين وضبط للاتجار بمادة الغاز وضبط آخر للتلاعب بالأختام الرصاصية وضبط بمخالفة النقص في الكيل، بالإضافة إلى ٥ ضبوط للاتجار بالخبز التمويني و٥ ضبوط للاتجار بالدقيق التمويني وضبط للاتجار بالقمح المحلي، و١٥ ضبطاً بمخالفة إنتاج وتعبئة الخبز التمويني سيئ الصنع و١٦ ضبطاً بمخالفة إنتاج وتعبئة الخبز التمويني.

وأكد اليوسف أن المديرية صادرت خلال الفترة ذاتها ١١٦٤٧ ليتراً من مادة البنزين و٤٦٥ ليتراً من مادة المازوت و٣٨٠٠ كغ من الدقيق التمويني، كاشفاً أن القيمة المالية للضبوط المصالح عليها وفق المرسوم (٨) وصلت إلى ما يزيد على ١٥,٧ مليون ليرة سورية.

ولفت إلى أن المديرية نفذت ٢٠٤ إغلاقات إدارية بحق الفعاليات المخالفة بمخالفات تستوجب ذلك منذ تطبيق المرسوم ٨، منها ٥ إغلاقات نفذت بناء على ضبوط نظمت وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٨ و١٩٩٩ إغلاقاً نفذت في الفترة المذكورة لكن بناء على ضبوط نظمت بناء على أحكام القانون رقم (١٤) نظراً لأن الإغلاق يحتاج لتنفيذه إلى موافقة من المحافظة أو الوزارة حسب نوع المخالفة أو الفعالية وبالتالي يستغرق بعض الوقت لورود الموافقة.

وبيّن أن عدد الشكاوى التي تلقتها المديرية خلال تلك الفترة بلغ ١٥٦ شكوى تمت معالجة ١٠٩ شكاوى منها حتى تاريخه، مشيراً إلى أن المديرية سيرت ٩٢٧ دورية إلى الأسواق ومختلف الفعاليات التجارية والاقتصادية منذ تطبيق المرسوم ولغايته.

صرف ١٢ مليون ليرة لمزارعي القمح في السويداء.. واستجرار كميات جديدة من السماد

| السويداء- الوطن

بيّن مدير المصرف الزراعي التعاوني بالسويداء - نسيم حديفة أن المصرف بدأ بصرف أثمان القمح للمزارعين، حيث وصلت القيمة المالية لأثمان القمح التي تم تسويقها لمركز الحبوب ولفرع إكثار البذار بالسويداء إلى نحو ٦٢ مليون ليرة منها ٣٣ مليون ليرة لمركز الحبوب بالسويداء و٢٩ مليون ليرة لفرع إكثار البذار، لافتاً إلى أن صرف أثمان الأقماح يتم وفق القوائم الاسمية الواردة للمصرف من مكتب الحبوب وإكثار البذار بالمحافظة، بغض النظر عن مديونية المزارع لمؤسسات الدولة مؤكداً جاهزية المصرف لتسليم أثمان القمح عقب ورود قوائم بأسماء المزارعين من المراكز التي تسلمت محاصيلهم.

وأشار إلى أنه تم افتتاح ثلاث كوات لصرف قيمة الحبوب بغية تسهيل عملية الصرف.

وبيّن حديفة أن المصرف وفروعه بالسويداء قام باستجرار كمية ١٢٠ طناً من سماد النترات ٢٦ والسوبر فوسفات لتأمين احتياجات المزارعين، موضحاً أن الكميات المستجرة يتم بيعها نقداً وفق جدول الاحتياج الفعلي لكل محصول الصادر عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ويسعر يبلغ للطن الواحد للنترات ٢٦ بـ٧٠٠ ألف ليرة وللسوبر فوسفات مليوناً و١١٢ ألف ليرة.

وفي السياق ذاته أشار رئيس مكتب الحبوب بالمحافظة يوسف وهبة أن المركز بهدف تسهيل عملية استلام الأقماح من المزارعين، قام بتجهيز ثلاثة مراكز في كل من أم الزيتون للأقماح الدوكعا ومركز المزرعة للأقماح المشولة ومركز العنقود لتوزيع أكياس الخيش.

ولفت مدير فرع مؤسسة إكثار البذار في المحافظة وائل الطويل إلى أن الفرع قام أيضاً بافتتاح مركز في بلدة المزرعة وتجهيزه بكل ما يلزم من أجل استلام الأقماح من الفلاحين من دون تأخير.

---

٨٠ يوماً ورسالة الغاز لمّا تصل بعد

مدير محروقات حماة: الوضع إلى انفراج.. والغاز الصناعي «ذكي» أول الشهر القادم

| حماة- محمد أحمد خبازي

تشكو أُسرٌ كثيرة في محافظة حماة من تأخر ورود رسائل استلام الغاز المنزلي إليها، ولم تسعفها الطباخات الليزرية في طهي الطعام والاستخدامات المنزلية الأخرى، فالكهرباء هي الأخرى لا تزور بيوتهم إلا ساعةً ونصف الساعة بعد أربع ساعات ونصف الساعة من الانقطاع، وفي بعض المناطق بعد ٥ أو ٦ ساعات!

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أنهم منذ ٧٠ يوماً لم يستلموا أسطوانة غاز. وشكا آخرون أنهم منذ ٨٠ يوماً لم تصلهم رسالة نصية، تعلمهم بمراجعة المراكز التي وطّنوا فيها بطاقاتهم الإلكترونية لاستلام مخصصاتهم من الغاز المنزلي!.

أما كيف يتدبرون أمورهم؟ فبعضهم كشف أنه يلجأ إلى الأصحاب والمعارف في بعض الوحدات الإدارية، فينجدونهم بأسطوانات من الـ٢ بالمئة مخصصاتها من كل مركز توزيع غاز بمجالاتها الإدارية، التي يبيح لهم القانون التصرف بها للتعازي أو للأسر الأشد فقراً.

ولفت آخرون إلى أنهم يلجؤون للسوق السوداء، ويبدلون أسطوانة فارغة بأسطوانة ممتلئة مقابل ٢٥ - ٣٠ ألف ليرة.

وأوضح آخرون أنهم اشتروا طباخات ليزرية لاستخدامها في حال انقطاعهم من الغاز، وتأخر استلامهم أسطواناتهم، ولكنها - حسب قولهم - لا تسعفهم كثيراً، فالكهرباء ليست جيدة، والليزرية لا تتسع سوى لإناء واحد، لذلك فإن أغلب استخدامها يكون لتسخين إبريق المتة أو لتحضير الشاي والقهوة.

وبيّن عدد من أصحاب مراكز التوزيع أنهم يستلمون مخصصاتهم الشهرية ناقصة، فمن كانت حصته ٤٠٠ أسطوانة أو أكثر بموجب البطاقات الإلكترونية الموطنة لديه، يستلم ٢٠٠ أو ٢٥٠ بأحسن الأحوال!

مدير فرع محروقات حماة نزار شعبان أحمد، ورداً على أسئلة «الوطن» حول شكاوى المواطنين، بيّن أن تعبئة الغاز في قسم غاز حماة ووحدة مصياف، مرّت مؤخراً بفترة اختناق قصيرة، نتيجة شح الغاز السائل الوارد للمحافظة، ما أثر في الإنتاج اليومي وتنفيذ الخطة لتوفير الغاز للمواطنين بما يلبي حاجتهم الفعلية.

وأوضح أن الوضع إلى انفراج مع تحسن الإنتاج بمحطة بانياس، الذي انعكس على توافر الغاز السائل، وإنتاج قسم غاز حماة بفرع المحروقات ووحدة التعبئة بمصياف.

ولفت إلى أن الإنتاج من الوقت الراهن ما بين ٨ - ٩ آلاف أسطوانة يومياً.

وأما فيما يتعلق بالغاز الصناعي، فبيَّنَ أحمد أن التوزيع سيكون بموجب البطاقة الإلكترونية بدءاً من ٢٠٢١/٧/١، وأن الخطة الإنتاجية تقتضي إنتاج ٣٥ ألف أسطوانة، في حين حالياً تنتج بالخطة نحو ٣١ ألف أسطوانة.

فيما بيّنَ عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات بالمحافظة ثائر سلهب لـ«الوطن» أن السبب الرئيسي لتأخر ورود رسائل الغاز المنزلي للمواطنين هو شح الغاز السائل.

وأوضح أن حاجة المحافظة يومياً نحو ٥ آلاف أسطوانة لتغطية بطاقات المواطنين كل ٥٠ يوماً والإنتاج الفعلي لم يكن أكثر من ٣ آلاف أسطوانة.

ولفت إلى أن الوضع إلى انفراج مع زيادة الوارد من الغاز السائل للمحافظة، وبما يكفي لإنتاج ٩ آلاف أسطوانة باليوم.

من جانبه، بيّنَ مدير التجارة الداخلية في حماة رياض زيود لـ«الوطن» أن دوريات حماية المستهلك ضبطت خلال هذا الشهر، العديد من مخالفات الغش والمتاجرة بالمحروقات بطرق غير مشروعة، ومنها متاجرة بالغاز المنزلي والصناعي، وأوضح أن الإجراءات القانونية اتخذت بحق المخالفين.